تقرير فصلي
بشأن التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس
يناير/ كانون الثاني- يوليو/ تموز/ 2020

تقرير من إعداد قطاع فلسطين والأراضي
العربية المحتلة - جامعة الدول العربية

يرصد التقرير الانتهاكات الإسرائيلية لمدينة القدس خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني - يوليو/ تموز 2020، حيث صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكاتها وإجراءاتها في المدينة المقدسة، واستمرت في برامجها ومشاريعها لتنفيذ خططها لتهويد مدينة القدس، بالتوازي مع الخطوات الملموسة التي تتخذها على أرض الواقع لتنفيذ خططها لضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. وبذلك فقد استمرت إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتهويد الجغرافي (تهويد الأرض والاستمرار في الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك وداخل أسوار البلدة القديمة وتنفيذ المشاريع لتغيير وجه القدس)، كما استمرت بالتهويد الديموغرافي (من خلال طرد السكان وهدم المنازل بحجة عدم وجود تراخيص للبناء والسطو على ممتلكاتهم، وزرع المستوطنات وإقامة مشاريع تهويد داخل الأحياء الفلسطينية)، إضافة إلى تصعيد اقتحاماتها وتنكيلها وإجراءاتها القمعية بحق المواطنين المقدسيين، خاصة في بلدتي سلوان والعيسوية، وفي هذا الإطار رصد التقرير أن هنالك مناطق في القدس مستهدفة على المستوى الأمني والسياسي كمنطقة سلوان والبلدة القديمة والطور وجبل المكبر، ومناطق مكتظة بكثافة سكانية عالية ومساحات ضيقة كمخيم شعفاط وقلنديا وكفر عقب. كما رصد التقرير استهداف الشخصيات الوطنية الفلسطينية المقدسية والمؤسسات الفلسطينية التابعة لدولة فلسطين لتقويض عمل السلطة في مدينة القدس، وإغلاق المؤسسات الأهلية

الفلسطينية والمراكز الثقافية لمحاربة الثقافة والهوية الوطنية الفلسطينية بهدف تهويد القدس. فضلًا عن الشروع بإستراتيجية البدء بربط الكتل الاستيطانية الكبرى المقامة على أراضي مدينة القدس لتبقى القدس موحدة تنفيذًا لمخططات سلطات الاحتلال وحسب زعمها لمنع إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

وعلى صعيد آخر، وفي ظل جائحة كورونا، تعمّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي التمييز في التعامل مع المقدسيين في ظل انتشار الوباء من خلال التركيز على التدابير والإجراءات على القدس الغربية والمستوطنين وإهمال تقديم الخدمات الطبية لحماية المقدسيين من الوباء، برغم أن سلطة الاحتلال مسؤولة عن تقديم الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين الذين يرزحون تحت سلطتها، في الوقت الذي وضعت كل العراقيل أمام وزارة شؤون القدس ووزارة الصحة في السلطة الوطنية الفلسطينية للقيام بدور فعال داخل المدينة المقدسة لحماية المقدسيين من الوباء، الأمر الذي ساعد على انتشار الوباء في كل أحياء وبلدات القدس.

استهداف رموز السيادة الوطنية الفلسطينية والشخصيات المقدسية

منذ بداية العام، تتعمد إسرائيل استهداف قيادات السلطة الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس وتقويض عملهم واعتقالهم والتنكيل بهم والتحقيق معهم لساعات طويلة، وذلك في إطار سياسة إسرائيلية تستهدف كبح ومنع أي دور سيادي للسلطة الوطنية الفلسطينية في مدينة القدس.

حيث اعتقلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وزير شؤون القدس السيد/ فادي الهدمي ومحافظها السيد عدنان غيث، علمًا أن محافظ القدس قد تم اعتقاله الأسبوع الثاني من يوليو/ تموز، حيث فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي قرارًا يقضي بتمديد اعتقاله لمدة 7 أيام في زنازين سجن عسقلان.

كما اعتقلت الأمين العام للمؤتمر الوطني الشعبي للقدس السيد/ بلال النتشة، بتهمة تقديم مساعدات والتعامل مع السلطة الوطنية، وشمل الاعتقال أيضًا أمين سر فتح ببلدة العيسوية ياسر درويش، وأصدرت قرارًا بمنع سفر أمين سر «حركة فتح» بالقدس شادي المطور، بحجة توزيع مساعدات داخل المدينة والتعامل مع السلطة الوطنية، وتضمنت تلك القرارات التعسفية دفع غرامات وكفالات تقدر بنحو 30 ألف شيكل، كما اعتقلت عددًا من القيادات المقدسية أثناء وقفة أمام بيت الشرق بحي الشيخ جراح إحياء لذكرى وفاة أمير القدس الشهيد فيصل الحسيني. فيما تم اعتقال أكثر من **1060** فلسطينيًّا في أنحاء

المدينة منذ بداية عام 2020، وفقًا لإحصائيات نادي الأسير، كما فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الحبس المنزلي على 14 مقدسيًّا. فضلًا عن الإعدام الميداني للشاب إياد الحلاق في البلدة القديمة وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

المؤسّسات الفلسطينيّة بالقدس في مرمى الاستهداف الإسرائيليّ

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية العام على إغلاق ما يزيد على **32** مؤسسة فلسطينية في مدينة القدس، من بينها مكتب مديرية التربية والتعليم، كما تم حظر أنشطة تلفزيون فلسطين واعتقال والتحقيق مع مراسليه، واعتقال مدير المركز الصحي العربي في بلدتها القديمة. كما مددت شرطة الاحتلال الإسرائيلي قرار إغلاق مكتب تلفزيون فلسطين بالمدينة، ومنع طواقمه من العمل لمدة ستة أشهر مقبلة، وأصدرت قرارًا بإغلاق جمعية التطوع للأمل، بحجة التعامل مع الجهات الرسمية الفلسطينية. هذا وقد أغلقت المسرح الوطني الفلسطيني. كما داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية في جمعية الدراسات العربية التابع لبيت الشرق، حيث صادرت خرائط ووثائق وأجهزة حاسوب، فيما اعتقلت مديره السيد خليل تفكجي.

كما اقتحمت مركز يبوس الثقافي وفرع المعهد الوطني للموسيقى واستولت على وثائق وحواسيب، فيما اعتقلت على ذمة التحقيق مدير المركز السيدة رانيا الياس ومدير المعهد السيد سهيل خوري، وتم اعتقال مدير شبكة فنون القدس السيد داوود الغول، وداهمت مؤسسات علمية ودينية أخرى.

المشاريع التهويدية الجديدة

كشفت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس عن إطلاق خطة وصفتها بـ«التاريخية» لمشروع ضخم **لإقامة بنايات ستستخدم في قطاع التكنولوجيا و«الهاي تيك»**، كذلك إقامة **حدائق ومكاتب ومبانٍ حكومية ومحلات تجارية وفنادق** بواقع 250 ألف متر مربع لشركات التقنية العالية، وحوالى 50 ألف متر مربع للتجارة و50 ألف متر مربع للفنادق في حي «وادي الجوز».

كما كشفت تقارير أن المنطقة المهوّدة ستصبح مقرًّا لشركات تكنولوجيا المعلومات الاحتلالية بشكل يشبه «وادي السيلكون» التكنولوجي في ولاية كاليفورنيا الأميركية، وتجدر الإشارة إلى أن حي «وادي الجوز» هو حي سكني يقع في شرقي القدس ويشكل مدخلًا رئيسيًّا إلى البلدة القديمة في المدينة، وبفضل موقعه المركزي يعدّ مركزًا اجتماعيًّا وثقافيًّا وتجاريًّا وصناعيًّا لشرقي القدس. وتنفيذًا لهذا المخطط، فقد أصدرت بلدية الاحتلال الإسرائيلي

أوامر بإخلاء هذه المنطقة الصناعية التي يعمل في ورشها ومنذ عشرات السنين مئات المقدسيين وأمهلت أصحاب المحال والورش في المنطقة الصناعية الوحيدة في المدينة، ستة أشهر من أجل الإخلاء الكامل والنهائي للكراجات ومحال البناء والمطاعم وغيرها، والتي قدرت الغرفة التجارية الصناعية بالقدس عددها بـ200 محل تجاري، وادّعت بلدية الاحتلال في قرارات الإخلاء التي سلّمتها لأصحاب الورش أنها تنوي تنفيذ ما سمّته «مشروع خطة مركز مدينة القدس الشرقية»، على أنقاض هذه المحال، علمًا أن ملكية الأرض تعود لعائلة الخطيب من مدينة القدس. من الجدير ذكره، أن هذا المشروع الاحتلالي التهويدي العنصري الجديد لتغيير منطقة وادي الجوز يضاف إلى جميع المشاريع التهويدية الاحتلالية الإسرائيلية الخطيرة «لتنفيذ مشروع القدس الكبرى» التي تهدف إلى تزييف وتغيير هوية ووجه القدس وتراثها وطابعها العربي الإسلامي المسيحي وتهجير أهلها وطمس معالمها والاعتداء على موروثها الحضاري والتاريخي والديني، وسيعمد هذا المشروع إلى خلق تواصل استيطاني بين مختلف البؤر الاستيطانية في حي الشيخ جراح، وصولًا إلى منطقة المصرارة، وكذلك خلق تواصل مع المؤسسات الحكومية الإسرائيلية الرسمية، وبالتالي تصبح هذه المنطقة يهودية بالكامل.

كما وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مد **القطار الحديدي التهويدي** السريع الواصل بين «تل أبيب» ومدينة القدس ليصل إلى البلدة القديمة في المدينة المقدسة، فضلًا عن إقامة محطات له في البلدة القديمة. مما يعني أن بناء نفق سكة الحديد سيكون تحت الأرض في المدينة ليصل إلى تخوم الحرم القدسي الشريف، كما سيخترق الأحياء العربية في القدس في باطن الأرض، إضافة إلى المشروع المُعد منذ زمن والمتمثل بإقامه «**تلفريك**» في القدس، يسير فوق الأحياء العربية في القدس وبجوار المسجد الأقصى، ويربط جبل الزيتون بحائط البراق، ويمر بنقاط عدة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة وحول أسوارها التاريخية، فضلًا عن **مشروع «مدينة داوود»** الذي تهدد منشآته حي سلوان ومنطقة باب المغاربة، كما أقامت جمعيات استيطانية إسرائيلية **متحفًا توراتيًا** بسلوان، التي لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن الأقصى من الناحية الجنوبية الغربية. هذا، وقد شيّد المتحف في منطقة تمنع بلدية الاحتلال في القدس وسلطة الآثار الإسرائيلية البناء فيها؛ بدعوى أنها منطقة تاريخية تضم آثارًا من حقب تاريخية مختلفة، لكنها ورغم ذلك لم تمنع الجمعيات الاستيطانية من إقامة هذا البناء، الذي سيستخدم لترويج وتسويق تاريخ مزور عن المنطقة، ويخدم السياحة التلمودية الداخلية والخارجية.

كما صادقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على **مشروع يسمى «طريق السيادة»** لاستخدام المستوطنين وضمان حرية تنقلهم وربط مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة على أراضي قرية

زعيـم بمدينة القدس، يضـاف هذا المشروع إلى جدار الفصـل العنصري الذي يحاصر قرية الزعيم وإلى مشـاريع شبكة الطرق والمواصلات التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لفصل التجمعات السكنية الفلسطينية في منطقة القدس وجنوب الضفة الغربية عن بعضها بعضًا ولضمان التواصل الجغرافي بين المستوطنات ومدينة القدس.

كـما صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» التابعة لسـلطات الاحتلال الإسرائيلي على **مخطط هيكلي في حي المصرارة وباب السـاهرة** بهدف توسـيع نفق باب العامود على حسـاب محطة الحافلات وموقف السيارات الوحيد في حي المصرارة.

كما أقرت سـلطات الاحتلال الإسرائيلي مشروع بناء **مصعـد كهربائي** يربط البلدة القديمة بسـاحة البراق، وصولًا إلى المسـجد الأقصى المبارك، بتكلفة 2,5 مليون دولار، ويهدف إلى اقتحام وتسـهيل وصول أعداد كبيرة من المسـتوطنين والمتطرفين من باب الخليل إلى البلدة القديمة (حارة الشرف) ومنطقة البراق، ومن ثم باب المغاربة وصولًا إلى سـاحات المسجد الأقـصى المبارك وتدنيس سـاحاته. حيـث يهدف المشروع التهويـدي إلى حفر نفق عامودي داخـل الأحجـار الأثريـة لمدينة القدس، بعمـق نحو 25 مـترًا، على الطـرف الشرقي لحارة الشرف بالبلدة القديمة، ليصل إلى مسـتوى سـاحة البراق، وحفر نفق أفقي بطول نحو 60 مترًا يصل إلى الطرف الغربي لسـاحة البراق، ويجري تنفيذ المشروع على عدة مراحل، حيث شرعت سلطات الاحتلال في أبريل/ نيسان الماضي، بتنفيذ المرحلة الأولى منه، كما سيخدم المصعـد مسـتقبلًا «القطـار الهوائـي/ التلفريـك» الذي تنوي سـلطات الاحتـلال تنفيذه، وسيطلق على المصعد اسم «مصعد باروخ»، على اسم الثري اليهودي «كلاين باروخ» الذي تبنـى مصاريف مـشروع المصعد الكهربائـي، بقيمة 10 ملايين شـيكل (2,5 مليون دولار أميركي)، أما التكلفة الإجمالية للمشروع فستصل إلى 35 مليون شيكل.

كما يشـار إلى أنه بالقرب من المصعد التهويدي، هناك مبنى كبير داخل سـاحة البراق المطل على المسـجد الأقصى يُسـتخدم «**كمتحف توراتي**» للترويج للرواية التلمودية. بالإضافة إلى مـشروع آخـر ينفذ في الخفاء يطلـق عليه «نفق الهيـكل»، ويمتد تحت أحياء البلـدة القديمة ويهدد سلامتها واستقرارها.

وعلى صعيد متصل، بدأت بلدية الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ مشروع «الشـارع الأميركي»، الـذي يبـدأ من جنوب شرق القدس، مـرورًا بمنطقة صور باهر وجبـل المكبر، وصولًا إلى حاجـز الزعيـم لربط المسـتوطنات في جنوبي المدينة مع مسـتوطنة «معاليـه أدوميم»، حيث يشمل المخطط القدس من الشرق والغرب ويعد المقطع الأوسط من الشارع الأضخم، مما يؤدي إلى المزيد من مصادرة أراضي المقدسيين لتنفيذ المشروع ومحاصرة الأحياء الفلسطينية

وتحويلها إلى كانتونات وسط المستوطنات التي تم زرعها في الأحياء الفلسطينية، وربط المستوطنات الشرقية ووسط القدس بالمستوطنات في غور الأردن شرقًا، كما سيربط الشارع الأميركي مستوطنات جنوب القدس وشرقها بتلك التي في مدينة بيت لحم.

يشار إلى أن رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي قد أعلن عن رصد 200 مليون شيكل لتهويد مدينة القدس وأنه أصدر تعليماته لبلورة خطة لتعزيز مكانة القدس لدى اليهود، مضيفًا إنه «في زمن كورونا من المهم أن تبقى القدس على سلم أوليات إسرائيل».

الاقتحامات للمسجد الأقصى المبارك واستهداف مصلى باب الرحمة

كثّفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومئات المستوطنين اقتحاماتهم وتدنيسهم للمسجد الأقصى المبارك بشكل غير مسبوق، وبحماية شرطة الاحتلال والقوات الخاصة لتأمين الحراسة للمستوطنين خلال مسيراتهم الاستفزازية، في الوقت الذي يتم فيه الاعتداء على المصلين، كما مارست سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، حيث مددت إبعاد خطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري، عن المسجد لمدة أربعة أشهر كما اعتقلته في وقت سابق وأفرجت عنه لاحقًا، ورئيس نادي الأسير السيد ناصر قوس، إضافة إلى تسليم أوامر إبعاد بحق 209 فلسطينيين، معظمهم من حراس المسجد الأقصى المبارك. وقال الشيخ صبري «إن الاحتلال سلّمه قرارًا جديدًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى، بعد اقتحام منزله»، كما أكد أنه قد تم إبلاغه بأنه لن يسمح للمسلمين في الأيام القادمة بالقيام بأي نشاطات أو فعاليات داخل الأقصى وساحاته، وسيكون دخول المصلين إليه محدودًا. مضيفًا «إن القرار تعسفي وغير قانوني ولا توجد في العالم دولة تستخدم طريقة الإبعاد إلا هذه السلطة القائمة بالاحتلال، التي تريد أن تسكتنا وتكمم أفواهنا حتى لا نعترض على مخططاتها العدوانية». كما سلّمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي **24** فلسطينيًّا أوامر إبعاد عن البلدة القديمة، إضافة إلى 6 قرارات إبعاد عن القدس لعدة أسابيع. وتأتي هذه الإبعادات في الوقت الذي قدّم فيه المتطرف اليهودي إيهود غليك خطة للحاخامية الكبرى وبدعم من الأحزاب اليمينية لإغلاق المسجد الأقصى وساحاته لأيام معينة أمام المصلين المسلمين لكي تكون خاصة لليهود لتأدية طقوسهم التلمودية، تنفيذًا لمخطط التقسيم المكاني والزماني للمسجد الأقصى المبارك. هذا وقد فرضت محكمة الاحتلال قرارًا يقضي بإغلاق مصلى باب الرحمة، مستغلة الظروف التي تمر بها مدينة القدس والعالم أجمع بسبب جائحة كورونا لتنفيذ مخططاتها التهويدية، علمًا أن المقدسيين نجحوا العام الماضي بإعادة فتح مصلى باب الرحمة بعد أن أغلقته قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدار 16 عامًا.

في إطار متصل، أطلقت ما تسمى جماعة «طلاب لأجل الهيكل» حملة لتهويد المسجد الأقصى

تحت عنوان «جبل الهيكل بأيدينا». وتهدف هذه الحملة إلى جمع أكبر عدد من المشتركين في هذه الجماعة، وجمع التبرعات المالية لدعم برامج وطباعة المنشورات وتوزيع الكتيبات على المقتحمين ونشر الأفكار التهويدية للأقصى. ودعت الجماعة لتنفيذ اقتحامات كبيرة ونوعية خلال ما يسمى ذكرى «خراب الهيكل»، وذلك من تاريخ 27/ 7 وحتى 30/ 7، وتنظيم حملة تهويد دعمًا لقرار سلطات الاحتلال بإغلاق مصلى باب الرحمة.

المشاريع الاستيطانية الجديدة وهدم منازل الفلسطينيين:

منذ بداية العام الجاري، تمت الموافقة على مخطط لبناء **17700** وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس، بالإضافة إلى المصادقة على بناء **2200** وحدة استيطانية جديدة، تنفيذًا لتوصيات من «نتنياهو» في جبل أبو غنيم ومنطقة بيت صفافا، كما تم الإعلان عن خطة تهدف لإقامة حي استيطاني على أراضي مطار القدس الدولي «مطار قلنديا»، فضلًا عن إعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مناقصات لبناء **1547** وحدة استيطانية في مستوطنات مقامة على أراضي مدينة القدس. كما تم الكشف عن مشروع استيطاني على أراضي جبل المكبر بواقع **410** وحدات استيطانية ومرافق عامة وفندق **100** غرفة. كما تعتزم الحكومة الإسرائيلية الربط بين مستوطناتها في المدينة عبر مدّ خط سكة حديد القطار، فيما أصدرت محكمة الاحتلال في مدينة القدس قرارًا بالاستيلاء على قطعة أرض تبلغ مساحتها 1,5 دونم، في منطقة وادي الربابة بحي سلوان في القدس، لاستخدامها مقبرة لليهود.

وفيما يتعلق بالضم، تسعى إسرائيل إلى البدء بضم كتل استيطانية رئيسية شرقي القدس، تجمع مستوطنات «معاليه أدوميم» و«غوش عتصيون»، والهدف من ذلك، حسب مراقبين، إنهاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية بعزل شمالها عن جنوبها، وتكريس ما يعرف بـ«القدس الكبرى»، ومنع إقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في القدس.

وفيما يتعلق بعمليات هدم المنازل، فقد تم رصد تسارع وتصاعد سياسة ووتيرة هدم منازل المقدسيين كإحدى وسائل التهجير القسري، حتى مع ارتفاع الإصابات بفيروس كورونا بين المقدسيين، حيث هدمت سلطات الاحتلال منذ بداية العام الجاري **85** منزلًا في محافظة القدس؛ بينها **38**، تم إجبار أصحابها على هدمها ذاتيًّا لتفادي الغرامات الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ما أدى إلى تشريد نحو **180** فلسطينيًّا إلى العراء، وإخطار بهدم **105** أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل تعمدت توزيع إخطارات الهدم خلال جائحة كورونا لعدم وجود طواقم قانونية عاملة خلال تلك الفترة للدفاع القانوني عن تلك المنشآت. وأشار تقرير لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان بأن 54 بالمئة من عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت في مدينتي القدس والخليل.

وتعمدت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تجميد الموافقة على عشرات مخططات البناء المقدمة من الفلسطينيين في المدينة تحت مبرر الخشية من سيطرة الفلسطينيين على أراضٍ يتم تصنيفها كأملاك «دولة». ووضعت العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين رغم حاجتهم الماسة والمتزايدة للبناء نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد أفراد الأُسر الفلسطينية.

يرى القطاع أن الوضع في مدينة القدس بات خطيرًا للغاية، في ظل انشغال العالم بجائحة كورونا وازدحام الأولويات، الأمر الذي يهدد بتصفية الوجود العربي الفلسطيني في المدينة، ما بين الاستهداف اليومي لقيادات السلطة الوطنية الفلسطينية والشخصيات المقدسية لتقويض عملهم وتهديد المقدسيين من التعامل معهم، والتنكيل والاعتقال والإعدامات الميدانية التي أصبحت السمة اليومية في المشهد المقدسي، حيث أصبح كل مقدسي مرابط مستهدفًا من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على أراضي وعقارات المواطنين المقدسيين، لطردهم وتهجيرهم والنيل من مقومات وجودهم وصمودهم. وكذلك التضييق وإغلاق المؤسسات الأهلية والمراكز الثقافة التي لطالما لعبت دورًا محوريًّا في المجتمع المقدسي، من خلال إرساء الثقافة والفن والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، ومنع أي نشاط سياسي أو صحي أو إعلامي، فضلًا عن تغيير معالم القدس من خلال التزوير والتهويد وإقامة المشاريع وشبكات الطرق والأنفاق والاستيطان ومصادرة الأراضي لعزل القدس وخنق توسعها العمراني، والمحاولات الحثيثة والمستمرة والمتصاعدة للسيطرة على المسجد الأقصى المبارك من خلال اقتحامات المستوطنين بطرق جديدة، تشمل تفريغ مسار الاقتحامات تمامًا أمام المقتحمين واعتقال وإبعاد كل من يوجد فيه من المصلين، إلى جانب منع توثيق الاقتحامات إعلاميًّا، وأداء الطقوس اليهودية بشكل موسع خلال الاقتحام بحماية شرطة الاحتلال، وإغلاق مصلى باب الرحمة، حيث ترى سلطات الاحتلال فيه موطئ قدم لها داخل ساحات ومرافق المسجد الأقصى المبارك، مما جعل خطيب المسجد الأقصى المبارك الشيخ عكرمة صبري يحذّر بنداء عاجل بأن الأوقاف الإسلامية «بدأت تفقد سيطرتها تدريجيًّا على المسجد، وخاصة من منطقة باب الرحمة» في حال ما استمر الوضع كما هو عليه لتنفيذ هدفها بتغيير الوضع الديني والتاريخي والقانوني القائم للمسجد الأقصى المبارك.